

كلمة وزير العمل في مؤتمر الصحة العالمي للتنمية الاجتماعية

الشفعة : تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم العولة

هذه القضايا على جدول اعمال القمة الاجتماعية يعد اعترافا من المجتمع الدولي بأنها تشكل تحديا صارخا للاسرة الدولية، وتدخل ضمن اهتمامات منظومة الامم المتحدة وتستدعي التوصل الى صيغة جديدة من التعاون الدولي لمواجهةها. والآن وبعد مضي خمس سنوات على مؤتمر كوبنهاجن، ونتيجة للتحويلات الكبيرة التي شهدتها العالم وخلفتها العولة وسياسات تحرير المبادلات التجارية واعادة الهيكلة الاقتصادية، فقد بات واضحا بان هناك العديد من العقبات والتحديات التي واجهت وعرقلت تنفيذ مقررات وبرامج عمل كوبنهاجن في الكثير من الدول. ولذلك فان دولة البحرين تشارك الاسرة الدولية الدعوة الى مراجعة واستعراض ما تم تحقيقه من تلك المقررات والبرامج، والى تكثيف الجهود وتعزيز التعاون الدولي على مستوياته المختلفة وتعبئة القدرات التي تملكها الامم المتحدة لصياغة نهج جديد وشامل هدفه ضمان التحرك والتنفيذ الجاد لكل ما يؤدي الى تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع والارتقاء بالقضايا الاجتماعية الى مرتبة الاولويات العالمية. اننا نأمل ان يشهد القرن الحادي والعشرون قيام نظام انساني جديد في عالم يخلو من الحروب وشروط الفقر والبطالة ويتصدى لاسباب الحرمان والفاقة وغيرها من الامراض الاجتماعية وان يسجل انطلاقا في مسيرات التنمية الاجتماعية في مختلف الدول من اجل تحسين نوعية الحياة للناس كافة وتمكين شعوب العالم من العيش برفاهية في ظل بيئة آمنة ومستقرة ومستقبل افضل للاجيال القادمة. وختاما اشكركم جميعا على حسن استماعكم متمنيا لعمال اجتماعكم كل النجاح والتوفيق.



■ وزير العمل

وتعزيز دورها ومساهمتها في الحياة العامة وصياغة مستقبل المجتمع مع ايلاء اهتمام خاص بالطفولة باعتبارها مستقبل الامة ومحط آمالها. ولتحقيق فاعلية افضل لعملية الاندماج والمشاركة والتكامل الاجتماعي فان الدولة حققت نجاحا ملحوظا في جهودها الرامية الى توسيع قاعدة مؤسسات المجتمع المدني والارتقاء بدور الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية. ايها السيدات والسادة، لقد كان انعقاد مؤتمر كوبنهاجن عن التنمية الاجتماعية في عام 1995 بمثابة تنويع لسلسلة من المؤتمرات والقمة العالمية وحدثا فريدا في تاريخ الامم المتحدة الذي اجتمعت فيه الدول بذلك المستوى الرفيع لاول مرة لمناقشة القضايا الاجتماعية التي تتمحور حول القضاء على الفقر وتوسيع العمالة المنتجة والحد من البطالة وتحقيق التكامل الاجتماعي. ولا شك ان ادراج

السكانية ومحدودية الموارد الطبيعية. ويجسد التقرير الوطني لدولة البحرين والمقدم لهذه الدورة ما حققته برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تطور وتقدم على صعيد القضايا الاجتماعية التي تناولتها مقررات كوبنهاجن.

ان لدولة البحرين تجربة متميزة في مجال التنمية الاجتماعية ركيزتها الاهتمام المطلق بالصحة والتعليم والتدريب وتهيئة فرص العمل وتوسيع مظلة الضمان والتأمين الاجتماعي وتوفير مختلف برامج الرعاية الاجتماعية. فقد عنيت الدولة بالتعليم وجعلته في صدارة اهتماماتها واعتبرته اداة لتمكين الجميع من الاسهام الفعال في بناء مجتمعاتهم. وبلغت الرعاية الصحية بالبحرين مستويات متقدمة تجاوزت ما تدعو اليه المنظمات الدولية وتمكنت الدولة من تحقيق اهداف برنامج الصحة للجميع بحلول عام 2000 قبل بلوغ التاريخ المقرر له بسنوات، كما حرصت الدولة على ايلاء العناية والرعاية اللازمة لذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين والمسنين والعجزة والاحداث والاطفال الذين لا عائل لهم. وفي البحرين فاننا نعتبر التدريب وسيلة مثلى واسباسية لتحقيق القيمة المضافة للتعليم ولتمكين قوانا العامة من مواكبة التطورات التقنية والصناعية المتسارعة.

وتسعى الدولة بشكل حثيث وبكل جدية لتوفير فرص العمل للمواطنين - رجالا ونساء - وتحقيق مشاركتهم واستفادتهم من مشاريع التنمية الاقتصادية وضبط معدل البطالة عند ادنى الحدود المقبولة. كما ان جهودا مماثلة ومكثفة تبذل لتفعيل دور المرأة ودعم مشاركتها في مسيرة التنمية الاجتماعية بكافة اشكالها

القي وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي الشفعة كلمة في مؤتمر الصحة العالمي للتنمية الاجتماعية قال فيها.. انه لمن دواعي سروري واعتزازي ان امثل وفد بلادي البحرين الى هذا التجمع الدولي الهام ويشرفني ان انقل اليكم جميعا تحيات حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة امير دولة البحرين وتمنيات سموه بنجاح اعمال هذه الدورة.

كما يسرني ان اهنئكم واحبيكم سيدي الرئيس واتمنى لكم النجاح والتوفيق وان اتوجه باسم دولة البحرين بالشكر والتقدير لمعالي ادوليف اوجي رئيس الاتحاد السويسري على الترتيبات المتميزة لهذه الدورة، وعلى الحفاوة التي لقيناها من الحكومة السويسرية الموقرة اثناء تواجدها في هذا البلد الصديق.

حضرات السيدات والسادة،

تشارك دولة البحرين في هذه الدورة بكل اهتمام وحماس وبقناعة تامة باهمية التنمية الاجتماعية للجميع وعلى رأسها التنمية البشرية وذلك ايمانا منها بان رأس المال البشري هو المحرك الرئيسي للتنمية الشاملة وان الانسان هو غاية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ووسيلتها.

ولقد ترجمنا هذه القناعة في شكل انجازات ملموسة وواضحة حازت على تقدير واعتراف المجتمع الدولي، فقد اكدت التقارير السنوية للتنمية البشرية التي يصدرها برنامج الامم المتحدة الانمائي بان البحرين احتلت المركز الاول للتنمية البشرية بين الدول العربية والدول النامية لسنوات متتالية، وانها لاتزال تحتل موقعا متقدما جدا بين كافة دول العالم في هذا المجال على الرغم مما تواجهه من صعاب وتحديات من بينها ضيق المساحة الجغرافية وارتفاع الكثافة